مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:01 (2022)، ص572-587
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

المؤسسات الناشئة الخضراء نموذج للمؤسسة الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

Green startups are a successful model for Algeria's sustainable economic institution

د. أوشن ليلى

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، (الجزائر)

ouchenelila@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/12/02 تاريخ القبول: 2022/02/04 تاريخ النشر: 2022/03/02

ملخص:

السلطات العامة في الآونة الأخيرة تعمل على دعـم المؤسسـات الاقتصـادية التي تحترم المعـايير البيئيـة فـي اسـتثماراتها، فمـن الضروري خلق ثروة ومهن خضراء تماشيا مع مفهوم الاقتصاد الأخضر، والمؤسسات الناشـئة يمكـن أن تشـكل نموذجـا ناجحـا لهذا التوجه، بالنظر للدور الذي يمكن أن تحققه في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ونشاطها في الاقتصاد الدائري وتثمين النفايات، وأيضا في مجال الطاقات المتجددة هذا ما سوف نحاول التفصيل فيه من خلال نص المقال.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، المقاولاتية الخضراء، الطاقات المتجددة، الرسكلة، المهن الخضراء، المواطنة البيئية، المعايير البيئية.

تصنيفات JEL: Q560, Q2, Q5

Abstract:

Public authorities have recently been working to support economic institutions that respect environmental standards and their investments, it is necessary to create wealth and green professions in line with the concept of green economy, and emerging institutions can be a successful model of this trend, given the role they can play in protecting the environment and achieving sustainable development and its activity in the circular economy and valuing waste, as well as in the area of renewable energies, which we will try to detail through the text.

Keywords: Start-ups, Green Contracting, renewable energies, Recycling, Green Professions, Environmental citizenship, Environmental standards

JEL Classification : Q560, Q2, Q5

* المؤلف المرسل .

مقدمة

أضحى التوجّه نحو انشاء مؤسسات اقتصادية رفيقة بالبيئة أمرا ضروريا، خاصة بالنظر لحجم التلوث الذي يطال البيئة في الجزائر، فالمؤسسة المستدامة تمثل حلا ناجحا لأنّها تحقق النمو الاقتصادي الذي تسعى الدولة جاهدة لتكريسه، خاصة في الآونة الأخيرة مع تدني أسعار البترول وضرورة إيجاد البدائل للنهوض بالاقتصاد الوطني، كما أنّها تهتمّ بالجانب البيئي في استثماراتها اذ ترتكز على أسس التنمية المستدامة ، فتكون أغلب مشاريعها غير ملوثة للبيئة وأيضا لا تستنزف الموارد الطبيعية المتوفرة حاليا، بقدر ما تعمل على الاستفادة من موارد متجددة.

تُشكل المؤسسة الخضراء نموذج مثالي لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة وأن الجزائر حاليا تشجّع المشاريع الاستثمارية المحافظة على البيئة وكذا المقاولاتية الخضراء، خاصة تلك التي يقدمها خرجي الجامعات ومعاهد التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال إقامة المؤسسات الناشئة كتوجه حديث للسياسة الاقتصادية الوطنية، هذا ما يدفعنا للتساؤل *عن الدور الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تحققه في إطار التوجه لإرساء الاقتصاد الأخضر في الجزائر؟*

أهمية الدراسة: نسعى من خلال هذا المقال لإبراز الدور المهمّ الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الناشئة الخضراء في إطار السياسة الاقتصادية الحديثة المنتهجة مؤخرا من طرف الدولة الجزائرية والرامية بوجه الخصوص لتحقيق التنمية المستدامة وفق تطبيق كل معايير الاقتصاد الأخضر.

المنهج المعتمد: إجابة على هذه الإشكالية سوف نقسم مضمون المقال إلى قسمين نخصص القسم الأول لدراسة مفهوم المؤسسة الناشئة الخضراء (نشأة وظهور هذا النوع من المؤسسات التي تولي اهتماما للبعد البيئي في نشاطها، تعريفها، خصائصها)، في حين نخصص القسم الثاني لدراسة اسهام هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة(بالتركيز على قطاعين هما الطاقات المتجددة ، وكذا تثمين النفايات لأنّها تشكل فضاءا خصبا للمقاولاتية الخضراء في الجزائر)، معتمدين في ذلك على المزج بين المنهج التحليلي والوصفي في بعض الحالات خاصة في القسم الأول في التعاريف، في حين قمنا بتحليل دور هذه المؤسسات وقدمنا نماذج لمشاركتها في ارساء الاقتصاد الأخضر في القسم الثاني.

1- تحديد الإطار القانوني للمؤسسة الناشئة الخضراء في الجزائر.

تعتبر المؤسسة الناشئة بصفة عامة حديثة النشأة، كما أنّها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعل منها أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الرقمي والمعولم، هذا ما دفع بالسلطات العامة للاهتمام بتنمية هذا القطاع وتوجيه الشباب حاملي المشاريع للإنشاء مؤسساتهم الناشئة، ثم نقوم بتعريف بالمؤسسة الناشئة الخضراء التي تنشأ خصيصا كمؤسسة رفيقة بالبيئة مجسّدة لمفهوم المقاولاتية الخضراء، وكل ما تتميز به من خصائص تؤهلها لتحقيق التنمية المستدامة لأنّها تولي اهتماما للبعد البيئي في مشروع استثمارها.

1-1: الإطار القانوني للمؤسسة الناشئة في الجزائر.

انتشر مؤخرا ظهور الكثير من المؤسسات الناشئة والتي تعدّ من الأدوات المترجمة لريادة الأعمال، هذا ما دفع بعض الأشخاص إلى إنشاء شركات بغرض تحقيق ربح كبير وسريع بحسب توقعاتهم، بعد أن كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تستهوي الشباب الحاملين لمشاريع الصغيرة، هذا ما يستوقفنا للبحث عن تعريف ومميزات هذه المؤسسات، وموقف المشرع الجزائري منها كآلية حديثة للاستثمار.

1-1-1: التعريف العام بالمؤسسة الناشئة وتمييزها عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المؤسسة الناشئة هي مؤسسة صغيرة الحجم تتميز بكونها سهلة الانشاء ولا تتطلب تمويلا ضخما، هذا ما يحفّز الشباب المتخرج والحاصل على شهادات على انشاءها بكل سهولة، يتطلب الأمر فقط دراسة متطلبات السوق وفق المشروع الذي يرغب افي نشاءه.

-تعريفها: يُستخدم مصطلح المؤسسة الناشئة أو startupلتحديد الشركات حديثة النشأة والتي نشأت من فكرة ريادية إبداعية، وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة، فهي مؤسسة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال (جغدالي، 2019، صفحة 26)، بهدف تطوير منتَج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق.

يمكن تعريفها أيضا بأنّها مشروع تجارى يقدم منتجات أو خدمات تساهم في وضع حلول للمشكلات وخلق قيمة مضافة كبيرة، بصورة مبتكِرة ومتقدمة تكنولوجياً مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجهها (بو الشعور، 2019، صفحة 420)، تقوم المؤسسة الناشئة بحسب طبيعتها على أعمال تجارية قابلة للنمو بطريقة سريعة جداً وفعالة بالمقارنة مع شركة تقليدية صغيرة أو متوسطة الحجم، حيث تحتاج الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لاستثمار كمية معينة من المال للدخول إلى السوق (رمضاني و بوقرة، 2020، صفحة 279)، بينما هذه الأخيرة فهي تدخل السوق للبحث عن رأس المال.

-تعريف المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري:

تمّ اصدار المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المتضمن انشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" وحاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الذي لم يعرّفها بل حدّد فقط الشروط التي يجب أن تتوافر في مؤسسة لكي تتمكن من الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، فاشترط أن تكون مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري ، كما لا ينبغي أن يتجاوز عمرها 8 سنوات تحتسب من تاريخ أول حصولها على علامة مؤسسة ناشئة وليس من تريخ انشائها الفعلي حسب نص المادة14 من المرسوم نفسه، ويشترط أن يعتمد نموذج أعمالها على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال مثل ما نص عليه القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقط أضاف شرط يتعلق بخاصية مميزة لهذا النوع من المؤسسات وهي أن تحمل فكرة مبتكرة.

يتوجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدّده اللجنة الوطنية دون أن يتم تحديده، لكن في كل الحالات لن يتعدى رقم أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحدّد بقيمة4 مليار د.ج كما تضمنه تعريف هذه الأخيرة وفق القانون02/17 المؤرخ في 12-02-2017 والمتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 بالمائة على الأقل من قبل اشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة"، واستوجب أن تكون امكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية لكي تتمكن من الخروج بسرعة من الحاضنة، والمساهمة في بعث مشاريع تنموية ذات الكفاءة والنمو والتطور وهي خاصية لصيقة بهذا النوع من المؤسسات كما سبق التعرض اليه، و على أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل الحدّ الذي تمّ اعتماده للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، وهذا يدّل على تأثُّر المرسوم رقم 254/20 بأحكام القانون02/17 وجعله ضمنيا يشمل تنظيم هذا النوع من المؤسسات ريثما يتم سنّ قانون خاص بها كخطوة تترجم فعلا أهمية هذه الأخيرة واعتبرها *"قاطرة الاقتصاد الجديد"*.

-خصائص المؤسسة الناشئة:

- ✓ مؤسسات حديثة الظهور: تتميز المؤسسات الناشئة بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران، إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة أو إغلاق أبوابها والخسارة.
- ✓ مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: من إحدى السمات التي تنفرد بها المؤسسات الناشئة هي إمكانية نموّها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف

التي تتطلبها للعمل، فهي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة من خلال زيادة الإنتاج ورفع المبيعات من دون زيادة التكاليف (Tiphain, 2016, p. 10)فينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة، وهذا يعني أنّها لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقلّ لأنّها صغيرة، بل على العكس هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جداً.

- ✓ مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها: تتميز أيضا بكونها تبني أعمالها التجارية على أفكار رائدة، فتقدم خدمات أو منتجات رائدة وذكيّة وعصرية (جغدالي، 2019، صفحة 27)، في الأسواق التي تستهدفها، فمؤسسو هذه الأخيرة يعتمدون على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.
- ✓ مؤسسات منخفضة التكاليف (غير مكلفة): هذه المؤسسات تتطلب تكاليف صغيرة جدّاً بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء (Tiphain, 2016, p. 06)إن الفرضية الرئيسية لهذه الأخيرة هي المحافظة على تكاليف منخفضة للحصول على الفوائد بشكل أسرع، من الأمثلة على *startups*نذكر أمازون، *Apple*، جوجل، مايكروسوفت...الخ.

1-1-2: الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يحدث بعض التضارب والخلط بين مفهوم المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعادة ما يتم الخلط بين المفهومين، فمعايير الاختلاف الجوهرية بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكمن في:

- ✓ **النمو:** تختلف المؤسسات الناشئة عن المؤسسات الصغيرة التقليدية بشكل أساسي لأنها مصممة لتنمو بشكل سريع ويوجهها هدف رئيسي يتمثل في التغيير وجعل العالم مكانا أفضل للعيش (القهيوي و الوادي، 2012، صفحة 14)، مما يعني أنها تستهدف سوق كبير جداً وهذا غير موجود لدى المشاريع الصغيرة التي تكون محدودة السوق، هذا ما يجعل أغلبها ذات طابع تكنولوجي، أي مرتبطة بعالم التكنولوجية فالمشاريع التي تقوم على الانترنت لتقديم خدمتها و الحصول على الأرباح تستطيع بسهولة أكبر أن تصل إلى سوق أكبر لأنّها تسافر عبر الزمان والمكان، على أية حال فإن المشروع الصغير هو المنشأة المستقلة في الملكية والادارة (يكون فردياً يؤسسه شخص واحد وخاصاً لا يشارك فيه أحد) وتستحوذ على نصيب محدود من السوق (مومن و

بلقيدوم، 2020، صفحة 41)، و يوجد العديد من المعايير الآخري المحددة مثل فردية وشمولية.

- ✓ **التمويل:** طرق تمويل المؤسسات الناشئة قد تكون مختلفة، فرائد الأعمال يملك فكرة مبتكرة وقادرة على التغيير، فيبدأ بالبحث لها عن مستثمر يؤمن بها وبأهميتها، حيث تميل هذه الأخيرة إلى الاعتماد على رأس المال الذي يأتي عبر المستثمرين الفرديين أو شركات رأس مال المخاطر (Tiphain, 2016, p. 08)، أو يمكن أن يشارك بها في مسابقات ريادة الأعمال المتاحة، وغيرها من الطرق والوسائل التي يمكن أن يستحدثها ليموّل بها شركته، في حين أن عمليات المشاريع الصغيرة قد تعتمد على القروض والمنح والتي يمكن أن تقدمها البنوك و المؤسسات المصرفية وفقاً لدراسات الجدوى الاقتصادية.
- ✓ **الإبداع والابتكار:** صاحب العمل التجاري الصغير لا يقدم على المخاطرة إلا بشكل محدود جدا، هو يبحث عن فكرة ناجحة تجاريا ويقلدها، في حين المؤسسة الناشئة فهي تقوم على الإبداع والابتكار، وتعتمد بصورة كبيرة على الابتكار والتجريب فدونهما لا يمكنها أن تحقق أي نجاح يذكر (رمضاني و بوقرة، 2020، صفحة 279)، ويعد الأبداع و الابتكار من أهم سماتها التي توصف بها فالفرق الجوهري بينها وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو أن الأولى تقوم على التغيير والثورة أما الثانية فتقوم على الاستقرار والثبات.

تمثل هذه النقاط بعض أوجه الاختلاف الجوهرية بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عملت السلطات العامة على تشجيعها نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه في بعث عجلة الاستثمار وكذا تحسين أداء الاقتصاد الوطني، الا انه مؤخرا فقط نلحظ توجه السياسة العامة للتركيز بشكل فعّال على المؤسسات الناشئة و العمل على ترقيتها وتوفير مناخ اعمال ملائم لها، خاصة في بعض المجالات كالاقتصاد الرقمي(الرقمنة) وأيضا الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

2-1: مفهوم المؤسسة الناشئة الخضراء.

يعتبر مفهوم المؤسسات الناشئة الخضراء مفهوما حديثا حداثة طبيعة هذه المؤسسات، فالاستثمار الأخضر بحدّ ذاته كمدلول جديد للاقتصاد العالمي ظهر مؤخرا فقط مع تزايد الاهتمام بالجانب البيئي في ظلّ ما يعرف حاليا بالاقتصاد الأخضر، تماشيا مع هذا الطرح

سنحاول ضبط تعريف للمؤسسة الناشئة الخضراء وتحديد خصائصها، ثم نتوقف على بعض الأسس التي تقوم عليها هذه الاخيرة.

2-1-1: تعريف المؤسسة الناشئة الخضراء وأهمّ مميزتها:

تعتبر المحافظة على بيئة نظيفة مقياس لرقي الأمم وتقدّمها والدليل على سموِ حضارتها، حيث أصبحت اليوم المؤسسات الخضراء الصديقة للبيئة إحدى أركان وشروط مؤسسات الأعمال الرائدة، فالمؤسساتُ الخضراءِ مفهومٌ جديد في عالم الأعمال اليوم، يسعى لتعزيز وتكوين حالة من التوازن بين المؤسسات بأنواعها وبين مكونات بيئاتها الطبيعية وتفاعلها معاً (مومن و بلقيدوم، 2020، صفحة 41)، وخاصة تلك المتعلقة بالنظام البيئي.

-تعريفها: ينصرف مفهوم المؤسسة الناشئة الخضراء للدلالة بوجه عام على مؤسسة اقتصادية تستثمر لتحقق ربح كأي مؤسسة اقتصادية أخرى، إلاّ أنّها تجعل من البعد البيئي محورا أساسيا للمشروع الذي تقوده، فهي مؤسسة رفيقة بالبيئة تستثمر بطريقة صحيحة من الناحية البيئية (Majurin, 2017, p. 02) لا تلحق أي ضرر فنجدها لا تستنزف الموارد المتاحة طبيعيا، كما أنّها تحرص على عدم تلويث المحيط الذي تنشط فيه، وأبعد من ذلك فهذه المؤسسات تنشأ من فكرة ابداعية مبتكرة قائمة خصيصا على ضرورة حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

يمكن تعريف المؤسسة الناشئة الخضراء من زاويتين، أولا بالنظر للنتائج التي تحققها فغالبا نجدها تأخذ شكل منتجات خضراء (سلع أو خدمات)، ثانيا بالنظر لطريقة الإنتاج المعتمدة من قبلها، فأثناء عملية الإنتاج نجدها تولي اهتماما بالغا للجانب البيئي (Gevrenova, 2015, p. 322)فاستثماراتها تكون ايكولوجية رفيقة بالبيئة لا تلحق بها أي اثر سلبي عكس المؤسسات الاقتصادي التقليدية التي لا تعير أهمية لهذا الجانب، فجل استثماراتها رمادية ملوثة للبيئة بحيث تسعى فقط لتحقيق الربح واقتحام اسواق جديدة.

تتميز المؤسسات الناشئة الخضراء بميزة مهمّة تجعلها تنفرد عن مفهوم المؤسسة الخضراء بصفة عامة، هي الابتكار التكنولوجي الذي يخدم الجانب البيئي (zahedi & Otterpohl, 2015, p. 197)، فسمة الابتكار وخلق فكرة ابداعية جديدة هي ما يميّز بوجه عام المؤسسة الناشئة، فهذه المؤسسات بوجه الخصوص تجسد مشاريعها بشكل يخدم الجانب البيئي ويمكن طرح عدّة أمثلة لنماذج من هذه المشاريع سواء في مجال تثمين النفايات واعادة تدويرها ورسكلتها، ابتكار تجهيزات ومعدات ذات التكنولوجية العالية في قطاع الطاقات المتجددة، أيضا في مجال العمارة الذكية واطلاق أفكار لإقامة مباني خضراء ومدن ذكية تبنى على النظم

التكنولوجية المتطورة والمعمار المستدام، حتى في قطاع آخر كالسياحة الخضراء وتقديم خدمات في هذا القطاع ، وإلى ما ذلك من مجالات تشكل فضاء خصبا لنشاط هذه المؤسسات.

- **مميزاتها:** تتميز المؤسسات الناشئة الخضراء بمجموعة من خصائص تجعل منها مؤسسات صديقة للبيئة من الدرجة الأولى، فكل استثماراتها تقام للصالح البيئي، يمكن ادراج بعض المميزات منها:

- ✓ المحافظة على البيئة: تقوم أساسا على فكرة عدم تلويث البيئة التي تنشط فيها، من خلال الحدّ قدر المستطاع من نفاياتها ومخلفاتها (Majurin, 2017, p. 03)فنجدها تعمل على اعادة تدويرها والاستفادة منها مرة أخرى في عملية الانتاج.
- ✓ المحافظة على الطاقة: تحرص على اقتصاد الطاقة اثناء عملية الانتاج فنجدها مثلا تقتصد في الطاقة الكهربائية (البكري و النوري، 2009، صفحة 198)، وكذا الماء وكل المواد المستعملة لإتمام المشروع، فغالبا تتجه لاعتماد الطاقات المتجددة.
- ✓ -تفعيل مبدأ الحيطة في نشاطها: فهذا المبدأ يعدّ من المبادئ الاساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، هذه المؤسسات تتميز بحرصها الشديد على تطبيق هذا المبدأ في كل الأنشطة التي تقوم بها (Majurin, 2017, p. 05)كي لا تلحق أي ضرر بالجانب البيئي مثلا نجدها تستعمل في عملية الانتاج مواد قابلة للتحلل العضوي في البيئة ما يضمن زوالها بطريقة آمنة في المحيط (البكري و النوري، 2009، صفحة 172).

عمل المؤسسات الناشئة الخضراء على تحقيق هذه الخصائص، يجعلها مؤسسات مستدامة فهي تنتج (سلع، خدمات) بطرق آمنة وصحية، كما أنّها لا تلحق أي أثر سلبي بالبيئة فلا تخلف نفايات كثيرة ولا تستهلك طاقة كبيرة، هذا ما يؤهلها للعب دور محوري في مكافحة ظاهرة تغير المناخ والحدّ من الانبعاثات الملوثة، بالإضافة لمساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية الحاضرة (بين أفراد المجتمع) والمستقبلية (بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية)، هذا ما تنادي إليه التنمية المستدامة كنمط تنموي مستدام يجب العمل على تحقيقه.

2-2-1: ا لأسس التي تقوم عليها المؤسسة الناشئة الخضراء:

ترتكز المؤسسة الناشئة الخضراء تقريبا على الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها أي مؤسسة، فقط بحكم كون هذه الأخيرة مرتبطة بالجانب البيئي فهذا يضفي عليها نوع من التميّز (مومن و بلقيدوم، 2020، صفحة 42)، فالمستثمر أو المقاول يكون مقاول أخضر، يبتكر مشروع اقتصادي أخضر، وينتج منتوج أخضر.

-**المقاول الأخضر:** لا يوجد تعريف موحّد للمقاول الأخضر فاذا كان تعريف المقاول بصفة عامة ينصرف إلى ذلك الشخص الرائد في اعماله التجارية، بحيث يستثمر في مشروع يتميز بالنمو وخاصة الحداثة المقترنة بالضرورة بالابتكار في نمط المنتوج الذي يقدّمه، فالمقاول الأخضر إضافة لكل هذا فهو يكون صديقا للبيئة (مومن و بلقيدوم، 2020، صفحة 42) إذ نجده يعظم فرص المحافظة على البعد البيئي في المشروع الذي يقوده، فهو يساهم في توفير حلول مبتكرة للسلع والخدمات المنتجة بطريقة يساهم من خلالها في تحقيق الاقتصاد الأخضر.

-**الابتكار الأخضر:** نجد العديد من المصطلحات التي تستعمل للدلالة على المفهوم ذاته كالابتكار البيئي، الابتكار الإيكولوجي، التقنيات الخضراء، التكنولوجيات الخضراء، فكلّها تشكل أساس لقيام المؤسسة الناشئة الخضراء، لأنّ عنصر الابتكار يمثل المؤسسة الناشئة في حدّ ذاتها، ويقصد بالابتكار الخضر توجّه المؤسسة لإعداد نماذج وطرق انتاج حديثة تتميز بكونها نظيفة ورفيقة بالبيئة، كاستخدام تكنولوجيات حديثة تتطلب مواد أولية وطاقة أقل، ولقد قدّم الابتكار الأخضر عدّة أدلّة على فعالية استجابة العديد من المؤسسات للمطالب البيئية (zahedi & Otterpohl, 2015, p. 198)خاصة في الآونة الأخيرة لأن عنصر الابتكار يعتبر مصدرا مهمّا لتحقيق الميزة التنافسية لأي مؤسسة.

-**المنتج الأخضر:** هي النتيجة التي يتوصل إليها المقاول الأخضر من خلال ابتكاره، لقد شاع في الآونة الأخيرة استعمال هذا المصطلح وبكثرة، فالمنتجات الخضراء هي تلك المنتجات التي تستخدم مواد رفيقة بالبيئة وغير مضرة بصحة الانسان (مومن و بلقيدوم، 2020، صفحة 42) وكما أنّها تتميز بتحلل الذاتي وإمكانية إعادة تدويرها، فهي بذلك منتجات غير ملوّثة للبيئة والميزة الأساسية لهذه المنتجات تكمن في كونها تضمن حماية مزدوجة من جهة للمستهلك ومن جهة أخرى للبيئة هذا ما يجعل منها محلّ إقبال كبير من قبل الزبائن.

تلعب المؤسسات الناشئة بوجه عام والمؤسسات الناشئة الخضراء بوجه خاص دورا مهما في تحقيق نموذج تنموي جديد تسعى الدولة الجزائرية جاهدة لتبنيه، خاصة بعد الأزمة الحالية التي تواجهها بفعل تدني اسعار البترول في الاسواق العالمية كأثر اساسي لجائحة كورونا، فاستيقنت السلطات العامة ضرورة التوجه لاقتصاد جديد يقوم على الانتاج ولما لا انتاج أنظف رفيق بالبيئة، فهذه المؤسسات الناشئة الخضراء تمثل فعلا قاطرة للالتحاق بالاقتصاد الأخضر.

2- صور مساهمة المؤسسة الناشئة الخضراء في الاقتصاد الأخضر.

يمكن طرح نموذجين مهمين في تجسيد دور المؤسسات الناشئة الخضراء في الجزائر، أولهما الاستثمار في قطاع الطاقة بصفة عامة والطاقات المتجدّدة بوجه الخصوص، خاصة بالنظر للإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال، فالتوجه العالمي الحالي للاعتماد على الطاقات المتجددة الذي يقوده الدافع البيئي، من أجل التقليل من حجم التلوث الذي يطال البيئة جراء استعمال الطاقة الأحفورية، وأيضا قصد ضمان حق الاجيال الحالية والمستقبلية في الطاقة، فالمؤسسات الناشئة الخضراء يمكنها لعب دور هام في تحقيق ذلك خاصة وأنّها تقوم على عنصر الابتكار، والقطاع الثاني يتمثل في رسكلة النفايات وإعادة تدويرها، للاستفادة منها فهذه العملية تمثل فرصة سانحة للشباب حاملي المشاريع الابتكارية في مجال الرسكلة وإعادة استعمال النفايات بمختلف أنواعها كمواد أولية، لأن ذلك لن يحافظ فقط على البيئة بل حتى من الناحية الاقتصادية سوف يوفر لهذه المؤسسات مواد أولية وكل هذا يتناسب مع خصائص وأسس المؤسسة الناشئة الخضراء.

2-1 اشراك المؤسسات الناشئة الخضراء للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة:

يمكن للمؤسسات الناشئة الخضراء لعب دور مهمّ في مجال الانتقال الطاقوي الذي تعوّل السلطات الجزائرية حاليا على تحقيقه، وفق الإطار التشريعي والمؤسساتي الذي وضعته في سبيل ترقية الطاقات المتجددة، خاصة وأنّ هذه المؤسسات توفر عنصر الابتكار الذي يقتضيه تطوير قطاع الطاقات المتجددة التي تتميز بالحداثة.

2-1-1: الإطار التشريعي والمؤسساتي لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر:

توجّهت السلطات العامة لاعتماد الطاقات المتجدّدة وعملت على ترقيتها في اطار السياسة الطاقوية الجديدة التي انتهجتها الجزائر، فأصدرت عدّة نصوص قانونية مؤطرة لهذا التوجه ويعتبر القانون رقم 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة من بين الدعائم الأولى لتكريسه، فهو يهدف إلى ترسيخ الفعالية الطاقوية وترقية استخدام الطاقات المتجددة في ظلّ حماية البيئة، وتركيز العمل باستراتيجية جديدة تثمن هذه الموارد الغير ناضبة وتحفز على الاستثمار في الطاقات النظيفة المتجددة فهي خطوة إيجابية، صدرت قوانين ذات صلة دائما بالمجال الطاقوي، مثل الأمر 02-01 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز عن طريق القنوات، يهدف لحماية البيئة سواء من خلال ترشيد استهلاك الطاقة بمختلف أنواعها حفاظا على مواردها الطبيعية.

تمّ سنّ القانون 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، فهدف لحماية البيئة من خلال تشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة غير الملوّثة، والحدّ من المساهمة

بالغازات الدفيئة، فاستعمال هذه الطاقات سيساهم في مكافحة التغيرات المناخية التي تتسبب بها هذه الغازات، فهو يرمي بالدرجة الأولى إلى الموازنة بين ترقية مصادر الطاقة وضرورة تحقيق التنمية المستدامة، بالمحافظة على الطاقات التقليدية واستبدالها تدريجيا بطاقات بديلة نظيفة وأكثر من ذلك مستدامة.

أما مؤسساتيا فدعمته بإنشاء وزارة مختصة بالبيئة والطاقات المتجددة وعدّة مؤسسات وهياكل تعمل على ترقيتها وتطويرها، تمّ إنشاء وزارة البيئة والطاقات المتجددة هذا ما يدّل على توجه السلطة العامة لإقرار سياسة طاقوية مدعمة باستغلال هذه الطاقات البديلة التي تزخر بها الجزائر التي تملك إمكانيات معتبرة لإنتاجها، وتمّ إلحاقها بالبيئة لأنّها ضمن السياسة البيئية العامة الداعمة لفكرة التنمية المستدامة، وهذا التوجه تعزز بدعم في القطاع المؤسساتي فلقد تمّ إنشاء عدّة هياكل داعمة لتطوير وترقية هذه الطاقات نذكر منها وكالة لتطوير وعقلنة استعمال الطاقة(APRUE) ، مركز الطاقات المتجددة(CDER) أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 85-60، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي مكلف بوضع وتنفيذ البرامج البحثية المتعلقة بالتطوير العلمي والتكنولوجي لأنظمة استخدام الطاقات المتجددة بمختلف أشكالها، ينشط منذ إنشائه في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية الطاقات المتجددة، من خلال نشر ودمج عدة مشاريع وإنجازات على المستوى الوطني، المعهد الجزائري للطاقات المتجددة(IAER) أنشأ في سنة 2011 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 33/11 وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوع تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة، يسهر على تنمية وتطوير الطاقات المتجددة وتشجيع مشاريع البحث في هذا المجال.

2-1-2: بعض النماذج لإشراك المؤسسة الخضراء في القطاع:

أطلق مركز تنمية الطاقات المتجددة بداية مسابقة تحدي أيام الطاقة النظيفة اليوم 29 نوفمبر 2018 على مستوى وحدة تنمية الأجهزة الشمسية التابعة له (المتجددة، 2020)، هذه المسابقة موجّهة للشباب الحاملين لأفكار مبتكرة في مجال الطاقات المتجددة وتطبيقاته، قدّم المترشحين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 44 سنة أفكارهم، ومشاريعهم أمام لجنة التحكيم، التي اختارت ثمانية مشاريع متمثلة في:

- ✓ دبجي بنك.
- ✓ بروبر تك.
- ✓ تصميم نافذة بستارة مزودة بسخان مياه يعمل بالطاقة الشمسية.

- ✓ حاوية النفايات الذكية.
- ✓ الأرضية الذكية.
- ✓ متصلة منصة عاكس للتحكم.
- ✓ جهاز الكتلة الحيوية تك إينرجي.

يمكن الاشارة في هذا الشأن أيضا لتجربة فذّة قادها الطالب دغّة حسام الدّين من جامعة ورقلة، من خلال مشاركته في مسابقة وطنية للمؤسسات الناشئة (startup) التي تقوم بتقديم تطبيقات للمساهمة في الاقتصاد الوطني (كافي، 2021)، قدّم نموذج لمشروع برنامج المحافظة على الطاقة وطرق ترشيد استخدامها باستعمال الذكاء الاصطناعي، كمشروع تخرج لنيل أطروحة الدكتوراه بعنوان "استراتيجية المحافظة على الطاقة باستعمال خوارزميات الذكاء الاصطناعي"، محاولا تقديم مشروع يعود بالفائدة ويساهم في تطوير مجال الاقتصاد في الطاقة عن طريق تقليص استعمال الطاقة مع مراعاة صفة المستعمل، بإدراج الوعي الادراكي إلى نظام التشغيل الذي يقوم بالحفاظ على الطاقة من خلال محاكاة طريقة تفكير المستهلك ، اعتمادا على الخبرات المتوفرة لديه في مجال التكنولوجيات الحديثة والاعلام الآلي، وكذا استعمال خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

تتنوع المشاريع التي تحمل افكار جديدة تساهم في قطاع الطاقات المتجددة لكن لم ترق بعد لإنشاء مؤسسات سواء الناشئة منها أو الصغيرة والمتوسطة بوجه العموم، والسبب يعود لعدم حصول اصحاب المشاريع على الدعم خاصة المالي، والتسهيلات لتحقيقها في أرض الواقع فتظلّ مشاريع تخرج لمذكرات ورسائل جامعية حبيسة رفوف المكتبات دون أي فائدة تذكر.

2-2: دور المؤسسات الناشئة الخضراء في قطاع تسيير النفايات.

يمثّل قطاع تثمين النفايات مجالا خصبا للاستثمار المستدام في الجزائر علما أنّ مخزون النفايات يقر بنسبة أكبر من ثلاثة ملايين طن سنويا وهو لا يستغل بالنحو الصحيح، لأنّ الجزء الذي يذهب للرسكلة قليل جدّا مقارنة مع هذه النسبة، رغم تكثيف جهود السلطة العامة في وضع إطار تشريعي ومؤسساتي متناغم لهذا القطاع، لكن توجه المقاولين للاستثمار يظلّ ضعيف ينحصر في بعض المشاريع المصغّرة التي تقودها مبادرات شبانيه فأشرنا لتجربة نسوية ناجحة.

1-2-2: لإطار التشريعي والمؤسساتي لرسكلة النفايات في الجزائر:

يعتبر القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الإطار القانوني المنظّم لعملية إدارة النفايات بمختلف أنواعها، تتشارك الإدارة في عملية إدارة النفايات مع الخواص عن

طريق عقود امتياز إدارة المرفق العام، وذلك وفق دفتر شروط يتم وضعه من قبل الإدارة المتعاقدة، أمّا بالنسبة لموضوع الرسكلة فالمشرع كان واضحا إذ نص في الفقرة الثالثة من المادة 02 من القانون 01-19 على تثمين النفايات، بمعنى إعادة استخدامها أو رسكلتها بكل الطرق التي تتيح فرصة الحصول على مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة، وهذا التثمين يكون عبر ثلاث طرق إما بالتثمين المادي (إعادة تدوير ورسكلة المواد كالبلاستيك، الورق، الزجاج)، أو التثمين البيولوجي (إنتاج السماد العضوي الذي يستعمل في الزراعة)، أو التثمين الطاقوي (عن طريق الحرق الآمن للنفايات والاستفادة من الطاقة الحرارية الناتجة)، وطريقة التثمين المعتمدة تختار على أساس نوع وكمية النفايات.

يتوقف تجسيد النظام القانوني المكرس لتسيير النفايات وخاصة تثمينها، بداية بالهيئات الإدارية المركزية التي تسهر على ضرورة احترام القوانين الموضوعة في ظلّ السياسة البيئية العامة، فالوزارة المكلفة بالبيئة هي التي تكفل ذلك، وتعمل على ترقية كل النشاطات الهادفة لحماية البيئة بما فيها تسيير وإدارة النفايات، وأيضا الهيئات المحلية، فالولاية والبلدية تلعبان دورا مهما في هذا المجال كما لهما من اختصاصات التصدي لمشكلة النفايات والحدّ منها، وفق ما تنص عليه القوانين المعمول بها، فكلا من الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي يلعبان دورا مهما في ذلك.

تدعيما لهذه الهيئات سواء المركزية أو المحلية نجد بأنّ المشرع أنشأ مؤسسات مهمتها المحافظة على البيئة وبوجه الخصوص المتعلقة بتسيير النفايات ونذكر منها الوكالة الوطنية للنفايات (AND)، أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-175 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة والطاقات المتجددة، تقوم بمهام تطوير نشاطات فرز النفايات وجمعها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها، تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات، إنجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية المتعلقة بتسيير النفايات، نشر المعلومات العلمية والتقنية وتوزيعها وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات وتحسينه لها يحمل تسمية "بورصة النفايات"Bourse des déchets والتي تتولى مهام معالجة المعلومات والمعطيات الخاصة بهذه الأخيرة.

2-2-2: صور مساهمة المؤسسات الناشئة الخضراء في مجال الرسكلة:

تعمل الوكالة الوطنية للنفايات على دعم ومرافقة أصحاب المشاريع البيئية والعمل على تقوية أنشطتهم، خاصة من زاوية تثمين للنفايات والاستفادة منها كمواد أولية والتركيز على التقليل

من حجمها، هذا ما يحفّز المؤسسات الناشئة الخضراء للاستثمار في هذا القطاع، خاصة في مجال رسكلة مواد التغليف كالكرتون والبلاستيك، الزجاج، والورق إلى ما ذلك، لأنّ إعادة تدوير هذه المواد يعتبر سهل إلى حدّ ما، خاصة بالنسبة لإعادة تدوير البلاستيك.

تعتبر المقاولة الشابة رشيدة كريم من بين الذين ألهمهم الاقتصاد الأخضر، فهي صاحبة مؤسسة مختصة في استرجاع وتدوير النفايات، استطاعت الحصول على مبلغ مالي قدره 400 ألف دينار جزائري لتطوير مشروعها في مجال الرسكلة، بعد فوزها في المسابقة الوطنية للمقاولاتية النسوية قبل بداية فبراير 2017، تقوم مؤسسة رشيدة التي تحمل اسم " Krim Plastiquoo" المستوحى من إسمها العائلي بعدّة نشاطات في مجال الرسكلة (جقريف، 2019)، أهمّها فرز وتحويل المواد البلاستيكية بالإضافة إلى فرز وإعادة تدوير النفايات والفضلات المنزلية، استطاعت من خلال خبرتها التي اكتسبتها أن تقف على الصعوبات والتحديات التي يمكن أن تواجهها مؤسستها، على رأسها مشكلة انقطاع الكهرباء الذي يعطل عملية الرسكلة، والمنافسة القوية في القطاع، وتعتبر صاحبة المؤسسة أنّ هذا مجال ملهم ومشجّع للاستثمار لكنه يحتاج إلى مجهودات لتطويره.

-الخلاصة:

تعتبر المؤسسات الناشئة قاطرة نجاة للاقتصاد الوطني، لأنّها تفتح باب للنمو الاقتصادي المطلوب حاليا في الجزائر، لما تتيحه من فرص التنمية الاقتصادية بالرفع من مستويات الانتاج وزيادة العائدات وكذا اعادة التوازن للاقتصاد الوطني وتجديد النسيج الاقتصادي بشكل عام، هذا ما جعل السلطات العامة تعوّل كثيرا على هذا النوع من المؤسسات وتعمل على استحداث أجهزة دعم الشباب حاملي المشاريع، كإنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة، ومجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة ، والإمكانات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة لأجل اقامة قاعدة قوية لهذه المؤسسات، خاصة وأنّها اثبتت نجاحها في عدّة دول.

تمثل المؤسسات الناشئة الخضراء نموذجا للمؤسسة الاقتصادية المستدامة، فأساسها يبنى على احترام البعد البيئي والاجتماعي في عملية التنمية الاقتصادية تماشيا مع أسس التنمية المستدامة، فتشجيع اقامة مثل هذه المؤسسات من شأنه أن يعود بأثر ايجابي على الاقتصاد

الوطني، رغم كل الصعوبات والعراقيل التي قد تعترض طريقها، فالمشاريع الخضراء والافكار الابتكارية الخضراء موجودة، لكن لا تجد ما يحفزّ على تحقيقها.

- نقترح في الأخير مجموعة من التوصيات المتمثلة:

- وضع قانون خاص لهذا النوع من المؤسسات مستقل بذاته، ينظّم كل الجوانب المتعلقة بكيفية انشاء هذه المؤسسات وتنميتها، فليس من الضرورة إلحاقها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على تهيئة بيئة اقتصادية تشجع على إقامة مثل هذه المؤسسات، وتشجيع الشباب على إقامة مشاريعهم الخاصة.
- تثمين نتائج البحث العلمي والابتكارات المقترنة بمشاريع التخرج الجامعية من خلال الاستفادة منها عوض تخزينها في المكتبات الجامعية.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا الشأن، والتوسيع أكثر في منح تحفيزات من أجل الاهتمام أكثر بهذا المجال.
- العمل على تشجيع المقاولاتية الخضراء، ودعم المؤسسات الناشئة الخضراء كتوفير امتيازات مالية، عقارية وخاصة تسهيل اجراءات تأسيسها.

Bibliographies

- Gevrenova, T. (2015). *Nature and characteristics of green entrepreneurship.* Retrieved from http://tru.unisz.bg/tsj.
- Majurin, E. (2017). *Brovhure sur l'entreprise Verte,copyright& organisation international du travaik.* Retrieved from www.ilo.org/publns.
- Tiphain, L. (2016). *Qu'est qu'un Startuper.* Récupéré sur https://hal archives ouvertes.fr.
- zahedi, A., & Otterpohl, R. (2015). *Towards sustainable development by Creation of Green social Entrepreneure's Communities.* Retrieved from https://core.ac.uk/download/pdf/82067374.
- البكري، ث & .،النوري، أ. ن .(2009) .*التسويق الأخضر* .الأردن: دار اليازوي.
- القهيوي، ل. ع & .،الوادي، ب. م .(2012) .*المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية* .عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- ايمان كافي. (24 ماي، 2021). *حسام الدين دغة يتوجّ بـ" أطروحتي في 180 د"* . تم الاسترداد من http:// www.ech-chaab.com.
- رمضاني، م & .،بوقرة، ك .(2020) .تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر(نماذج لشركات ناجحة عربيا .(*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.285-275 .pp ,
- سارة جقريف. (2019). *الاقتصاد الأخضر في الجزائر يغري الشباب لفتح مؤسسات صغيرة*. تم الاسترداد من https://supernova-dz.net.
- شريفة بو الشعور. (2019). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startup دراسة حالة الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية*، الصفحات 417-431.
- مركز الطاقات المتجددة. (2020). *الفاعلية الطاقوية في الجزائر*. تم الاسترداد من https//:www.cder.dz/spip.php?article 4180.
- مومن، ح & .،بلقيدوم، ص .(2020) .التسويق الأخضر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، اشكالية أم فرصة لصداقة بيئية مجانية .*مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة*.62-54 .pp ,(01)
- نجاة جغدالي. (2019). دور المؤسسات الناشئة startup في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية-حالة حاضنة أعمال جامعة مسيلة-. جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، المسيلة.